طبق الاصل

نقاش مرتبك بشأن سياسة اللجوء الاوربية

ركز العديد من المراسلين المنتدبين لتغطية الانتخابات التي جرت في افغانستان في نهاية الاسبوع على المنظر الرائع (لطابور) النساء في براقعهن الزرق والتي تتلاطم كالامواج في مراكز الانتخابات.بدأ وزراء الداخلية في الاتحاد الاوروبي نقاشاً مرتبكاً حول مستقبل سياسة الهجرة واللجوء في الاتحاد الاوروبي، التي صارت امام مشاكل عاجلة بسبب المهاجرين الذين يجازفون بحياتهم وهم يعبرون المتوسط، وكان الاعلان الوحيد الذي صدر عن الاجتماع غير الرسمي الذي عقد في شفينشدن في هولندا هو اطلاق مليون يورو الذي مولت ٨٠٪ منه المفوضية الاوروبية و ٢٠٪ من هولندا لمساعدة دول شمال افريقيا، موريتنانيا، المغرب، الجزائر، تونس وليبيا، على تطوير نظام اللجوء الوطني واعداد نصاب مؤهل للعمل فيه. واكد المفوض الاوربي للشؤون الداخلية انطونيو فيتورينو، على ان الامر يتعلق بدعم هذه الدول من اجل ان تتمكن من تحسين قدراتها الادارية، وعملياً فان المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة هي التي سوف تنفذ هذا المشروع، كما فعلت العديد من الدول الأخرى، على أمل ان يكفي هذا لحث طالبي اللجوء على البقاء في مكانهم وعدم اجتياز المتوسط. وكانت شرطة خفر السواحل الإيطالية قد احتجزت ثلاثة قوارب كانت تنقل (٤٠٠) مرشح للهجرة في الثلاثين من أيلول في بحر جزيرة لا مبيدوسا.

غير ان استخدام هذا القرار قد يعقد الوضع مع ليبيا بشكل خاص وليبيا تعتبر نقطة العبور نحو ايطاليا البلد الذي لم يوقع على اتفاقية جنيف الخاصة باللاجئين، ويمارس طرد طالبي اللجوء مثل الاريتيريين وحيث تفضح المنظمات غير الحكومية المعاملة السيئة التي يتلقاها مئات الآلاف من اللاجئين على أراضيها.

من جهة أخرى كان هناك بعض الارتباك الذي كان يلف النقاش، لأن الوزير الفرنسي دومينيك دوفيليبان اعلن بانه لم يكن يوافق على مشاريع الطيارين في دول شمال افريقيا الخمسه في الوقت الذي اشار فيه الرئيس الهولندي الحالي للاتحاد الاوروبي الحث للاتفاق حول هذه المشاريع باجماع الآراء. واشار فيتوريو إلى انه لم يكن بحاجة إلى موافقة حكومات الاتحاد الاوروبي لأن ترتيبات مسبقة تمت بين الامم المتحدة والمفوضية الاوربية حول هذه المشاريع. وابدى وزراء الداخلية في الاتحاد الاوروبي تحفظهم حول مقترحات وافكار وزير الداخلية الالماني أوتوشيلي ونظيره الايطالي جيوسيب بيسانو، وهي افكار متضاربة ومرتبكة، تقوم على تأسيس / مراكز نقل / في هذه الدول للنظر في طلبات المرشحين للجوء أو الهجرة في الاتحاد الاوروبي.. وقال شيلي: ينبغي تقليل الهجرة غير الشرعية وحماية اللاجئين الحقيقيين، وينبغي العمل بشكل انشط مع دول المتوسط من اجل تفادي الاحداث المميتة التي يتعرض لها المهاجرون نحو اوروبا، وسوف يتوجب على وزير الداخلية الألماني تقديم المزيد من المقترحات الدقيقة في اجتماع وزراء مجموعة الخمس القادم / ايطاليا المانيا، فرنسا، بريطانيا، اسبانيا، في تشرين الاول في فلورنسا.

وفي العام الماضي كانت المملكة المتحدة قد اقترحت انشاء معسكرات في دول شمال افريقيا حيث ينتظر فيها طالبو اللجوء الذين يصلون إلى الاتحاد الاوروبي الرد، لكن فكرة هذه "المعسكرات" رفضت على الفور. إن وزير الداخلية الالماني الذي لا يحظى بدعم حكومته، اعاد طرح الفكرة على مائدة المفاوضات واقترح انشاء (مراكز)للنظر في طالبي اللجوء في دول (الترانزيت) وبخاصة في شمال افريقيا، وقال اما ان ننتظر حتى تصل المشاكل إلى اوروبا، أو ان نتمكن بشكل فاعل من البحث عن المشاكل الموجودة هنا ومعالجتها ميدانياً، مشيراً إلى وسط اوروبا وليس إلى ايطاليا أو اسبانيا.

ولهذا اقترح فتح مراكز في شمال افريقيا يمولها الاتحاد الاوروبي جزئياً حيث ينتظر طالبو اللجوء الرد بدلاً من ان يغامروا بحياتهم في عرض المتوسط او ان يكونوا فريسة لمافيا الطرق.. إن ثمة شروطاً على الدول المستقبلة للاجئين الالتزام بها منها انضمامها إلى اتفاقيات الامم المتحدة، وهذا لا ينطبق على ليبيا الموقعة على اتفاقية مع روما، وبرأي فيستورينو، فان تبرير هذا اللجوء يتطلب شروط مسبقة عدة: منها وجود قواعد مشتركة في الاتحاد الاوروبي وقوانين وليست قوانين الحد الادنى المعمول بها حالياً لمعرفة أي قانون يطبق، ووجود اتفاق بين الدول الاعضاء حول تقسيم الاشخاص اللاجئين المعترف بهم رسمياً، وحول ادارة طلبات اللجوء القانوني، واعادة ترحيل طالبي اللجوء المرفوضين.. الخ.

وبالنسبة لفرنسا فانها اعربت عن موافقتها على فكرة انشاء مراكز (للترانزيت) لأن الجهات الكبيرة المستفيدة من هذه المراكز هي المنظمات المافيوية – على حد تعبير الوزير الفرنسي.

وهناك مثال على ذلك وهو مركز (سانغات) الذي كان يعمل من عام ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠٠٢ في شمال فرنسا واصبح نقطة عبور شبكات الهجرة غير الشرعية نحو المملكة المتحدة وبرأي دومينيك دوفيليبان، فان الهجرة من افريقيا جنوب الصحراء تقف وراءها اسباب اقتصادية بشكل اساسي، ومن غير الجائز حجز اناس في مراكز الترانزيت، ينبغي ارسالهم إلى دولهم الاصلية والتصدي لجذور مشكلة الهجرة مع كل الدول المعنية، ويشير فيتورينو إلى أن ١٠٪ فقط من طالبي اللجوء في الاتحاد الاوروبي معترف بهم كلاجئين أما البقية منهم مهاجرون اقتصاديون مما يعيد طرح قضية امكانية الهجرة الشرعية في الاتحاد الاوروبي.

إن ثمة اتفاقاً موجوداً بين الدول حول الهجرة نحو اوروبا ففي عام ٢٠٠٣، قدم في الاتحاد الاوروبي (١٩٢) الف طلب للجوء مقابل (٣٦) الف في عام ٢٠٠٢، ويشير هذا الرقم إلى فعالية الاجراءات الردعية، وتم قبول (٢٥) الفاً منها فقط.

وكانت ردود افعال الدول الاخرى متحفظة، غير ان وزير الداخلية الالماني يرى بان هناك اتفاقاً على وشك أن يولد، صحيح أن المفوض الاعلى للاجئين في الامم المتحدة، (رود لوبرس) اعلن عن موافقة على دراسة امكانية مثل هذا المقترح شريطة أن لا يعني ذلك طرد اشخاص وصلوا إلى الاتحاد الاوربي.. وهناك اتفاق حول معاملة طلبات اللجوء خارج الاتحاد الاوروبي كما اعترف احد الدبلوماسيين الفرنسيين، ومع ذلك فان دومينيك دوفيلبان مستعد لقبول تأسيس نقاط استقبال في شمال افريقيا، تدير قضايا اعادة طالبي اللجوء غير الحقيقيين إلى دولهم الاصلية وبنفقات قليلة لأن العودة تكون براً وليس جواً.

ترجمة: زينب محمد
عن لوموند

امراء الحرب هم الرابحون وليس النساء

استخدمت الولايات المتحدة وبريطانيا اضطهاد النساء لتسويغ التدخل، ولكن ذلك ليس السبب كما تشهد الوقائع

اعتبر جورج بوش ذلك برهاناً على نجاح الوجود الامريكي في افغانستان وذكر كذلك ان اول شخص ادلى بصوته في الانتخابات كانت امرأة تبلغ التاسعة عشرة من عمرها ، علق انها (صوتت في هذه الانتخابات ، لان الولايات المتحدة الامريكية تؤمن ان الحرية هي هبة الله القدير الى كل رجل وامرأة في العالم).

بقلم / ناتاشا والتر

واستغل بوش مراراً سياسته في افغانستان كدليل على تعهداته بشأن حقوق النساء وكمحاولة منه للتودد الى المصوتين من النساء. ادلت لورا بوش بحديث في اجتماع انتخابي حملت النساء فيه لافتات تقول (بوش يدعم حقوق النساء)، اخبرت لورا مناصري زوجها (عدن النساء الافغانيات، بعد سنوات من معاملتهن كسجينات في بيوتهن من قبل طالبان، عدن ثانية الى العمل اليس رائعاً مشاهدة الاولمبياد ورؤية هؤلاء العداءات الافغانيات الجميلات يتسابقن في سراويلهن الطويلة ويمارسن حرياتهن الجديدة).

انه امر مدهش، ولكنها ليست القصة الكاملة اذا استمعنا الى ما تقوله النساء الافغانيات انفسهن فسوف نلمح واقعاً اكثر ظلاماً مما يرغب الساسة هنالك او في الولايات المتحدة ان يظهروه لنا. ازاحة طالبان من دون اي شك قد رفع من قدر العديد من النساء الافغانيات، ولكن اود ان اقول انني بالرغم من انني عارضت الحرب في حينها فإن العديد من البنات يذهبن الى المدارس والعديد من النساء يذهبن الى العمل. تستطيع المرشحة الوحيدة في انتخابات الرئاسة، مسعودة جلال التحدث بصراحة حول بناء مجتمع تتمكن فيه النساء من الحصول على المساواة، اربعون بالمئة من اولئك الذين سجلوا في قوائم التصويت للانتخابات كانوا من النساء. لكن الامريكيين والبريطانيين لم يذهبوا الى افغانستان للدفاع عن حقوق النساء، ومع ذلك فإن ساستنا متلهفين على المتاجرة بهذه الصورة.

صدمت عندما زرت افغانستان قبل سنتين من عمق الغضب الموجه ضد قادة المجاهدين القدماء، وكم من الناس تواقون الى تقديمهم الى العدالة، وبصورة خاصة النساء، بدلاً من ذلك، فإن سلطاتهم قد عززت بإعتماد الامريكيين عليهم كحلفاء ضد طالبان والقاعدة ان هذا امر رهيب ليس فقط للمراقبين الغربيين الذي يحصلون على تقارير منظمة العفو الدولية، ولكن للنساء العاديات اللواتي عانين وما زلن يعانين من جرائمهم، اخبرتني سحر سبع المتحدثة بإسم الاتحاد الثوري لنساء افغانستان (منظمة علمانية غير قادرة على العمل بصورة علنية) في الاسبوع الماضي (لا يزال الناس الذين كان يجب تقديمهم للمحاكمة في المواقع الاساسية في الحكومة، ولهذا وفي موقف مثل هذا فإن الحديث عن الديمقراطية وحقوق المرأة هو امر لا طائل منه). كما هو معروف جيداً فإن امراء الحرب (رجال مثل رشيد دوستم وعطا محمد) ومثل حركة طالبان لديهم العديد من المواقف ذاتها تجاه النساء، نشر مؤخراً التقرير المسمى (بين الامل والخوف) والذي صدر عن منظمة مراقبة حقوق الانسان، يمدنا التقرير بتذكير يصيب المرء بالقشعريرة فيما تعني هذه المواقف فهؤلاء الرجال يستهدفون النسوة اللائي يساهمن في اعمال سياسية او تنموية، قالت لي احدى النساء اللواتي يعملن في منظمة نسائية في كابول (وهي الى حد بعيد الاكثر امانا وانفتاحاً في البلاد) (حتى الوصول الى هذا المكتب يعتبر مجازفة مهلكة).

ذهبت امرأة من كابول الى مقاطعة شمالية لإستقصاء الاسباب التي ادت الى غلق مركز للنساء من قبل الرجل القوي في المنطقة، استلمت بعد وصولها تهديدات بالقتل واجبرت على ترك البلاد. تحدثت العديد من النساء اللواتي حاولن المساهمة في الحياة العامة الى منظمة مراقبة حقوق الانسان واللواتي توقفن عن الاشتراك العملي بسبب الخوف واليأس. واحدة من اكثر القصص كآبة من العديد من الحكايات الكئيبة في التقرير هي قصة المنظمة النسائية التي اجبرت على اغلاق مشروع في منطقة بنغشير لأن مجموعة من الملالي قاموا بمعارضة المشروع. حاولت المنظمة الاستمرار في العمل بالرغم من التهديدات من رجال مسلحين، ولكن في النهاية توقفت المنظمة عن العمل.

حتى الرقم (٤٠) بالمئة من الناخبين هم من النساء قد تم التشكيك فيه من قبل المراقبين الذين لاحظوا تعدد تسجيل الاسماء في بعض المناطق، بينما في بعض المناطق الاخرى لا يزيد عدد النساء المسجلات عن (١٠) بالمئة من الناخبين. تحدثت نساء اعتياديات واللاتي غالباً ما يمنعن من التحدث مع الرجال الغرباء، مع محررات غربيات واخبروهن عن منع الرجال لهن من التصويت بعد حصولهن على بطاقات الانتخابات.

تعليق الكثير من الآمال على الانتخابات في تغيير حياة النساء في افغانستان امر خاطئ ليس هنالك ارتياب كبير في نتيجة الانتخابات، ولكن حتى بعد الانتخابات، ستستمر النساء الافغانيات بالعيش في مجتمع لاتزال السلطة فيه موزعة بين هؤلاء القادة القساة الاقليميين وتطالب اصوات النساء التي لا تزال تسمح بإعتمادات اضافية لمبادرات التنمية، نزع السلاح والتوسع في عمليات قوات خط السلام المساندة من قبل الامم المتحدة بالتتابع من اجل خلق موقف اقل تهديدا.

يرغب ساستنا بإستعمال حكاية المرأة في افغانستان لغايات ترويجية وبالرغم من ذلك فإن طاقاتهم الفعلية واهتماماتهم قد اخذت منعطفاً منطقياً غريباً. قال توني بلير في مؤتمر حزب العمال: ان المقاومة في العراق تقاد من قبل (نفس الاناس الذين منعوا البنات الافغانيات من الذهاب الى المدارس ... انهم في العراق لنفس السبب لتحقيق الاهداف ذاتها). فكرة ان قوات الاحتلال في العراق تقاتل طالبان هي مجرد هراء وان يستخدم نموذج احتياجات البنات الافغانيات ليس من اجل مضاعفة الجهود الانسانية في تلك البلاد ولكن كحافز لإحتلال بلد ثان هو امر عجيب حقاً. يتحمس السياسيون في الغرب لإستعمال خطاب حقوق المرأة كمبرر لسياساتهم، ولكن يرفضون الاستماع الى نساء يقلن ان سياساتهم قد خذلتهن.

عن الغارديان
ترجمة: احسان عبد الهادي

قليلة ومتأخرة جداً في الكويت

لم يأت قرار الحكومة الكويتية بإجازة جمعية حقوق الإنسان الكويتية (KHRA)مفاجئاً ، فبعد تشكيل الحكومة خلال السنة الماضية أعلن وزير العمل والشؤون الاجتماعية (فيصل الحاج) بأنه سوف يعيد النظر في ملف جميع المنظمات غير الحكومية ويقدم الضوابط حول إجازة هذه المنظمات التي أصبحت طلباتها كثيرة جداً.

غانم النجار

ظهر هذا القرار واسعاً وبالعناوين البارزة في جميع الصحف الكويتية حيث أصبح قرار إجازة جمعية حقوق الإنسان الكويتية مثار جدل ونزاع بين الإسلاميين والليبراليين في البلاد. وادعى الإسلاميون بأنه قرار متحيز كون جميع أعضاء هذه الجمعية لليبراليين في الوقت الذي حث فيه بعض المعتدلين الإسلاميين أعضاء هذه الجمعية لأن يكونوا موضوعيين في نشاطاتهم، وبصور خاصة نراهم يؤكدون في شكاواهم على زيادة الزعم بممارسة التعذيب الجسدي من قبل قوى الأمن الكويتي لانتزاع المعلومات من المحتجزين الإسلاميين.

لقد حظيت الكويت بمجتمع متفتح نسبياً مقارنة مع باقي أكثر الدول العربية. ونشطت المنظمات غير الحكومية في الحياة العامة منذ خمسينيات القرن الماضي، واستمرت هذه المنظمات تعمل إلى حين إغلاقها عام ١٩٥٩، وبعد حصول الكويت على استقلالها عام ١٩٦١ سنت دستور جديد عام ١٩٦٢ وأجريت أول انتخابات برلمانية عام ١٩٦٣، ومنذ ذلك التاريخ لم تجر أية منظمة غير حكومية (قانون ٢٤ / ١٩٦٣).

لقد جرت تطورات سياسية خلال العديد من الحالات المتغيرة، وقد تم حل البرلمان الكويتي لمرتين كانت الأولى في عام ١٩٧٦ وفي الثانية جاء نتيجة نزاع داخل الحكومة حول أعمال المنظمات اللا حكومية بشكل عام.. ففي عام ١٩٧٦ مثلاً استهدفت الحكومة العديد من المنظمات وذلك من خلال حل مجالسها بعد احتجاجها ضد حل البرلمان. وفي عام (١٩٨١ و١٩٨٥) أقامت الحكومة الكويتية انتخابات قانونية برغم حلها البرلمان وللمرة الثانية عام ١٩٨٦، ومن منظور المنظمات غير الحكومية قاد هذا الوضع إلى انسحاب المنظمات المجازة من وزارة العمل وتم وضعها بصورة فردية في أيدي مجلس الوزراء. وبعد الحالة أصبحت عملية إجازة المنظمات غير الحكومية انتقائية ولا يسمح إلا للطلبات الموالية للحكومة بصورة شرعية.

ومع ذلك فقد سمح لعدد كبير من المنظمات غير الحكومية لممارسة نشاطها بشكل مهمل من قبل الحكومة التي أغمضت عينها عن هذا النشاط بصورة ساخرة، وكان أكثر هذه النشاطات هي المنظمات الخيرية الإسلامية التي راحت تعمل داخل أفق ضبابي، وإن هذا الاتجاه عرف على إنه جهد لدعم تحالف بين الإسلاميين والحكومة وقد منع الليبراليين من إقامة تنظيماتهم.

ومن جهة أخرى فإن جمعية حقوق الإنسان الكويتية تاسست عام ١٩٩٣ وقدمت طلبها فوراً لإجازتها بالعمل. إلا ان الحكومة وحسب سلوكها السابق لم تمنح الشرعية لهذه المنظمة (ولا لغيرها) وحتى مع تكاثر المنظمات غير الشرعية خلال تلك المرحلة.

إن القرار الحالي بإجازة جمعية حقوق الإنسان الكويتية يمكن فهمه على إنه ضد هذه الخلفية ويبقى خطوة صغيرة وقضية متأخرة جداً. والشيء الوحيد الذي يبعث الآمال الصادقة نحو المستقبل هو ليس إجازة هذه الجمعية أو غيرها ولكن بتعهد الحكومة بالتزامها بالدستور الكويتي والرفع التام لقرار منع إجازات المنظمات غير الحكومية. وعلى الحكومة التعامل مع حق التنظيم كحق إنساني وليس إعطاؤه كفضل أو خدمة وهنا سوف يكون للكويتيين السبب للاحتفال.

❖غانم النجار: أستاذ محاضر في قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت ومعروف كناشط في حقوق الإنسان.

ترجمة: عمران السعيدي
عن: ديلي ستار